

«الغزوة المباركة».. كلمة سر الإخوان والسلفيين لفتح قرطاج

«حماة الدين» شعار يتزاحم عليه الإسلاميون في انتخابات الرئاسة بتونس



خط اتصالي يراهن على السلفيين

القضية التي أثرت مؤخرا التي تفيد بان قوات الأمن تمكنت من حجز كمية من المتفجرات بجامع الغفران الواقع في حي الانطلاقة بضواحي العاصمة تونس على إثر العملية الإرهابية التي جرت بالمنطقة والتي تم خلالها القضاء على الإرهابي الخطير أمين السميري.

لكن، إن الأكثر خطورة من توظيف الدين ودور العبادة والخطابات السلفية المتعلقة باللباس أو المظهر أو مكانة المرأة في الإسلام والتي يسعى بعض المرشحين لإشاعتها في صفوف الناخبين، يكمن حتما في تقديم بعض المرشحين الداعمين من التيارات السلفية إلى تغيير النمطين السياسيين والمجتمعي في تونس إن فازوا بالرئاسة ومنهم أستاذ القانون الدستوري قيس سعيد الذي يجاهر متوسلا خطابيا شعبويا بأنه رافض لقانون المساواة في الإرث ومتوعدا بإعادة صياغة الفصل الأول من الدستور عبر التشديد على أن الدولة التونسية إسلامية.

ولئن استغرب الكثير من المتابعين تصريحات سعيد، فإن البعض الآخر كان يدرك ويعلم حتى عندما كان الرجل يقدم نفسه للإعلام على أنه خير دستوري بان له ميولات دينية سلفية.

ولعل أهم ما يحفظه التاريخ عن مواقف قيس سعيد هو رفضه في عام 2013 ما صدر عن الحكومة التونسية من موقف صنف «انصار الشريعة» كتتنظيم إرهابي وتعلله بأن التصنيف غير قانوني وأنه قرار سياسي بامتياز رغم متابعتها الدقيقة لما أدخلته الحركة الإرهابية من فوضى وعنف واعتقالات في تونس.

مرورا بالمحطة الأمانة الدائمة تركيا التي فتحت لهم كافة الأبواب وسهلت بلوغهم جبهات القتال تحت ذريعة «الجهاد في سبيل الله».

ورغم تحسن الوضع منذ انتخابات عام 2014 وبعد تشارك العلمانيين مع النهضة في الحكم، أين تم تحييد غالبية المساجد، فإن كثرة عددها تجعل مهمة متابعة خطبها خلال الحملة الانتخابية أمرا صعب الإدراك.

ويتجاوز عدد دور العبادة في تونس 5200 مسجد، وهو ما يصعد حقيقة وتيرة التلقق من جعل بعضها منبرا للترويج والدعاية لمرشحين ضد آخرين، أو التنازع على الناخبين والمصلين، وذلك رغم علم جميع الداخلين للمنافسة على كرسي قرطاج بأن البند السادس من دستور الجمهورية الثانية المصادق عليه في عام 2014 ينص صراحة على أن «الدولة راعية للدين، كافلة لحرية المعتقد والضمير وممارسة الشعائر الدينية، ضامنة لحياة المساجد ودور العبادة عن التوظيف الحزبي».

ولهذا الغرض، فإن الهيئة العليا المستقلة للانتخابات تدرج بدورها صعوبة مهمتها، وذلك تشدد في مختلف تدخلات أعضائها مؤخرا على أن «دور الأئمة مهم في حماية المسار الديمقراطي وفي تعزيز نزاهة الانتخابات من خلال التزام الحياد إزاء أي توظيف حزبي أو سياسي أو انتخابي خلال الانتخابات الرئاسية المبكرة والتشريعية المقبلة».

لكن ورغم الحرص على وضع ضوابط شرعية وقانونية لتأطير الخطب المسجدية من قبل السلطة، فإن توجس التونسيين مازال متصاعدا خاصة بعد

الواو وهو المتعلق بتوظيف المساجد في الحملات الانتخابية.

لقد ظل خطاب المنبر الديني منذ ثورة يناير 2011 قويا ومؤثرا لأن جماعات الإسلام السياسي تدرج أنه يخاطب الضمير والوجدان والإيمان، فكان للإسلاميين وتحديد حركة النهضة ما أراحت بتمكثها من إحاطة نفسها بخزان انتخابي كان أفرادها يعتقدون أن من يصوت للنهضة هو من يخاف الله وأن من يخالف ذلك هو يخالف الشرع والدين وأنه قد اختار طريق الغرب الكافر.

وتوليفا حرفيا من أجل ترويج خطابات الجهاد وذلك بالاستناد على تفسيرات لها ومنها قراءة الطبري القائل لدى تفسيرها «ولئن منم أو قتلتم، أيها المؤمنون، فإن إلى الله مرجعكم ومحشركم، فيجازيكم بأعمالكم، فأثروا ما يقربكم من الله ويوجب لكم رضا، ويربكم من الجنة، من الجهاد في سبيل الله والعمل بطاعته، على الركون إلى الدنيا وما تجمعون فيها من خطاها الذي هو غير باق لكم، بل هو زائل عنكم، وعلى ترك طاعة الله والجهاد، فإن ذلك يبعدكم عن ربكم، ويوجب لكم سخطه، ويربكم من النار».

هذا الأمر لا يقتصر فقط على مخلوف، بل على جل المرشحين من الإسلاميين الذين يشعر التونسيون وهم يحاولون الولوج إلى برامجهم السياسية وكانهم قد أخطأوا الطريق وبأنهم قد دخلوا مسجدا أو مكتب عزاء، خاصة عند متابعة ما ينشر أنصار حمادي الجبالي من خصال للرجل المتقدم لرئاسة الجمهورية وهو مدرج كامل الإدراك أن التونسيين لم يغفروا له إلى الآن ما ظل يتهم به من مسؤوليته إشرافه المباشر على التفجيرات التي هزت البلاد في أواخر ثمانينات القرن الماضي أو مسؤوليته السياسية عن الاعتقالات التي راح ضحيتها المعارضون السياسيين شكري بلعيد ومحمد البراهمي في عام 2013 لدى ترؤسه حكومة الترويكا.

هذا الجرد البسيط للأيام الأولى من الحملات الانتخابية لمرشحي التيار الديني، يفتح أيضا النقاش حول أحد أهم الملفات الشائكة التي ساهمت بقوة في إفساد المسار الديمقراطي بتونس وتوحيداً إلى ليبيا وإلى سوريا والعراق

على غير العادة، يدخل الإسلاميون والسلفيون في تونس منذ ثورة عام 2011 سباق الانتخابات في حالة تشتت، وعلى الرغم من أنهم لأول مرة يقدمون قائمة من المرشحين للانتخابات الرئاسية السابقة لأوانها بعد أن اقتضت تجربتهم سابقا وتحديدا في انتخابات عام 2014 على دعم الرئيس الأسبق المنصف المرزوقي، فإن الأهم لدى الحديث عن زحمة المتسابقين من الإسلاميين يتعلق رأسا بأحياء الخطابات والشعارات الإسلامية الساعية لإعادة معارك الهوية بعدما حسمها دستور الجمهورية الثانية منذ عام 2014.

سابقا في كل المحطات الانتخابية ويمثله تحديدا المرشح سيف الدين مخلوف (من قيادات رابطات حماية الثورة ومحام في عدة قضايا للإرهابيين) علاوة على الخبير الدستوري قيس سعيد المدعوم من السلفيين والمحسوب على حزب التحرير (حزب يؤمن بالخلافة ويكره الانتخابات).

القسم الثالث من هذه الشريحة القريبة من خط ونهج الإخوان المسلمين، ينطق باسمه المنصف المرزوقي المراهن مجددا على دعم الغاضبين من النهضة وعلى الدعم القطري التركي، خاصة بعد إعلانه مؤخرا رغم تقديمه لنفسه على أنه حقوقي أنه سيرمي عرض الحائط مشروع قانون المساواة في الميراث، وبصفة أقل يوجد في هذا القسم مرشحان آخران يصنفان ضمن خانة «المحافظين» وهما المرشح محمد عوي وكذلك محمد لطفي المراجعي اللذان يقاطعان في الكثير من الملفات مع الإسلاميين.

إن فتح هذا النقاش المبني لقائمة المرشحين من الإسلاميين بما تشدد عليه صلاحيات الرئيس دستوريا من وجوب ضمان مبادئ الدستور، ليس مبنيا على تحسن أو على ما نتهج به بان لا جهد لنا سوى تتبع هفوات الإخوان والسلفيين، بل هو مبني على وقائع تبيننا بها الصفحات الرسمية لهؤلاء المرشحين أو الصفحات التي تروج لهم على أنهم «حماة الدين والإسلام».

إن مجرد متابعة الصفحة الرسمية للمرشح سيف الدين مخلوف، يوحى للمتابع بان تونس مقبلة على قيام المسلمين بفتحات جديدة في قرطاج تستهدف النصارى أو اليهود وليست مقبلة على استحقاق انتخابي متسابق فيه المتسابقون ليفوز بالرئاسة من يكن هو الأجدر ومن يمثل التونسيين في أدق تفاصيلهم السياسية والمجتمعية والاقتصادية.

ويلحظ أن جل التعليقات المرافقة لصور حملة مخلوف أو لانشطته تعطي صورة دقيقة وملحما واضحا عن هوية أنصاره الفكرية، حيث ينسرح المار بصفتها حتى عن غير قصد بان المرشح السلفي قادم على غزوة لنصرة الله والمسلمين، حيث يعلق أحدهم تقريبا على كل منشورات سيف الدين مخلوف مستعرضا آيات من القرآن الكريم وتحديدا من سورة آل عمران من قبيل «إِنْ يَحْضُرْكُمْ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ» أو باستعارة الآية الكريمة من نفس السورة «لَنْ مُمْئِدُ أَوْ قَتْلُكُمْ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ الْكَرِيمِ» لئن مُمئِدُ أَوْ قَتْلُكُمْ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ الْكَرِيمِ» في غالب الأحيان يحاول السلفيون تحويل وجهتها وتوظيفها



وسلام حديدي
صحافي تونسي

تونس - دشّن زعيم حركة النهضة الإسلامية راشد الغنوشي صبيحة الإثنين 2 سبتمبر وتحديدا عند الخامسة صباحا الحملة الانتخابية الرئاسية لمرشح حركة عبدالفتاح مورو، منتهزا الفرصة والمناسبة وهو محاط بانصاره لرفع سبابته كالعادة وفتح يديه ليرفعهما إلى السماء، قارئا الفاتحة وداعيا الله أن يمن عليهم وعلى مورو بالتوفيق في السباق نحو قصر قرطاج.

الإشكال هنا لا يتعلق بقراءة الفاتحة أو برفع إصبع التوحيد، فغالبية التونسيين إن لم تقل كلهم تعودوا منذ قرون على قراءة الفاتحة، فهم موحدون ويستعينون بالله للقضاء حوائجهم ولتسيير أمورهم، لكن المسألة تحول وتذهب مع حركة النهضة إلى أبعد من ذلك بكثير، لدى البحث والتقصي في ما يتعدى الغنوشي تروجه بين الناس منذ الهولة التي يفتتح فيها حملة رئاسية وجب أن تقوم أساسا على شعارات ضمانة الدستور، لا على الأيديولوجيا الدينية التي تزعم النهضة أنها تخلصت منها.

هذه الفتحات النهضوية المتجددة في أدبيات وسلوكيات وتاريخ الإخوان، تستفز المتابع الفطن وتجعله يحاول الهولة لاستيقا ما سيحصل وما قد يحدث طيلة أسبوعين من الحملات الانتخابية الرئاسية خاصة أن جماعات الإسلام السياسي بشقيها الموالي للإخوان والموالي للسلفيين تنفق مبددا لإحياء خطابات تقوم على شعار ريفي وهو «الإسلام في خطر» في حال وصول أي من منافسيهم من العلمانيين أو اليساريين إلى السلطة وذلك عبر انتهاز خط اتصالي يراهن من جديد على رص صفوف «المسلمين» وشحذ همهم لقطع الطريق أمام من يعتبرونهم «كفارا».

في البداية، ولغهم خارطة مرشحي الإسلام السياسي للانتخابات الرئاسية، لا بد من الإشارة أولا إلى أنهم يتوزعون في هذه الانتخابات الرئاسية التي ستجرى يوم 15 سبتمبر إلى ثلاث مجموعات؛ المجموعة الأولى يقودها عبدالفتاح مورو مرشح النهضة وكذلك حمادي الجبالي (قيادي مستقل من النهضة وترأس أول حكومة قادتها النهضة عقب ثورة يناير 2011) إلى جانب المرشح حاتم بولبيار المستقل بدوره مؤخرا من حركة النهضة.

أما القسم الثاني من مرشحي الإسلاميين، فيمثل التيار السلفي الغاضب من حركة النهضة بعدما ساندوا

من مظلومية الشيعة إلى مظلومية إيران

التحول في وقت مبكر حين اعترضت على توقيع الاتفاق النووي مع إيران. وهو الخطأ الذي استدرسته الولايات المتحدة لاحقا حين انسحبت من ذلك الاتفاق.

لقد أفسد الأميركيان الحلم الإيراني بواقع العقوبات الذي هو العلاج الحقيقي لكل مشكلات المنطقة التي بدأت منذ أربعين سنة. فمن غير تحجيج إيران وإعادتها إلى حدودها الطبيعية ولجم سياستها فإن الشرق الأوسط سيكون ساحة لحروب لا تنتهي.

حرب محتملة ضدهم. لقد انتهى مبدأ الوصاية على شيعة العالم العربي إلى أن تتحول فئات من العرب إلى جيوش من المرتزقة لدى الولي الفقيه. هذا هو حال حزب الله اللبناني والحشد الشعبي في العراق والحوثيين في اليمن.

لم تعد فكرة مظلومية الشيعة قائمة في الطرح السياسي الإيراني فقد استبدلها النظام الإيراني بحقه في إلحاق جزء من العالم العربي به.

كانت المملكة العربية السعودية قد حذرت من ذلك

لم تكف إيران بالتبشير بأفكارها الطائفية بل نجحت في تأسيس منظمات وجماعات وأحزاب مسلحة تابعة لها نشرت في عدد من الدول العربية وهو ما دفعها إلى التفاخر بأذرعها التي تهيم على مقدرات تلك الدول. ولم يقع ذلك النجاح إلا لسببين.

الأول يكمن في حسن النية شكلت أساسا للتعامل السياسي العربي مع إيران والثاني تجسده حالة الفوضى التي عاشها العالم العربي ابتداء من الغزو العراقي للكويت وانتهاء بـ«ثورات الربيع العربي» مرورا بالاحتلال الأميركي للعراق.

وكما يبدو فإن الإيرانيين وبعد أن فشلوا في جر العالم العربي إلى أن يكون طرفا في شقاق شيوعي - سني قد اضطروا أن يزعموا أقتنعهم ليعتلوا عن الهدف السياسي لمشروعهم الذي يقوم على فكرة الهيمنة على الجناح الشرقي من العالم العربي وتحويله إلى رهينة مستباحة في حالة قيام أي

السنوات التي أزهقت أرواح مئات الآلاف من شبابهم ولم يخرجوا منها منتصرين.

غير أن ذلك الأمل سرعان ما تبخر حين اصطدم بصخرة صماء هي عبارة عن مجموعة من المقولات العنقادية «الثورية» المنظرقة التي تسعى إلى إعادة العالم إلى زمن الحروب الدينية. كان المعنى الإيراني ولا يزال يقوم على عزل شيعة العالم العربي عن محيطهم الوطني اجتماعيا وثقافيا وسياسيا، بحيث يحل الولاء المذهبي لديهم محل الانتماء الوطني. وهي لعبة كان القصد منها تحويل الشيعة إلى طابور خامس يعمل لصالح إيران باعتبارها راعية للمذهب ووصية عليه.

في المقابل فقد سعت إيران سرا إلى تمكين صلتها بجماعة الإخوان المسلمين التي تعتبرها المعادل «السني» في الميزان الطائفي الذي صار بالنسبة لها بمثابة الأساس الذي تبنته في نظرتها إلى المعادلات السياسية الإقليمية.

ما عوضته إيران من خلال استثمارها في الغزو الأميركي للعراق، بحيث كانت سندا للشيطان الأكبر في احتلال العراق.

يومها تخلص الإيرانيون من عدوهم التاريخي صدام حسين وصار الأميركيان وهم أعداؤهم في حاجة إليهم. وهو ما أطلق يدهم في المنطقة، من غير أن ينتبه أحد في المنطقة إلى خطرهم. وهو أمر غريب فعلا.

حين اتخذ الإيرانيون من مهمة الوصاية على شيعة العالم العربي مبدأ لهم فإنهم كانوا قد أعلنوا الحرب على دول، تتميز بتنوع المذاهب الدينية التي يتبعها مواطنوها ومنهم الشيعة. ما فعلته إيران يقع خارج القانون الدولي وهي على العموم لا تؤمن بذلك القانون إلا في ما يتعلق بمصالحها. تلك حرب كانت قائمة على جمع المستويات، غير أن الكثيرين غصوا الطرف عنها أملا في أن يستحضر الإيرانيون مشاهد حرب الثماني



فاروق يوسف
كاتب عراقي

منذ أربعين سنة وهو عمر دولة الملاي في إيران والفجوة تتسع ما بين عالم شيوعي، أرادته له إيران أن يحتل مجالا حيويا في السياسة، وعالم إسلامي هو خليط من التوجهات السياسية التي يخلب عليها السلوك المدني «العلماني» بما يضع الدين على الحياد من غير أن يخالفه. غير أن ذلك الحياد لم يستمر. فالتشدد الذي طرحته إيران كتسوية في علاقتها بالآخرين استنهض نزعات طائفية كانت الأنظمة السياسية قد هزمتها في أوقات سابقة وجعلتها تبدو كما لو أنها جزء من فلكلور محلي. كانت محاكم التفتيش جاهزة لتتصدر المشهد. لقد أخرجت الحرب العراقية الإيرانية ذلك التحول الرث ثماني سنوات. وهو